

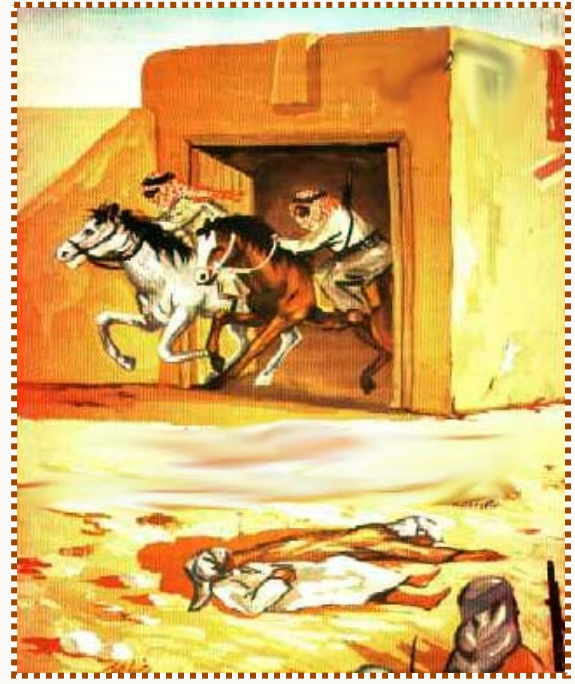
## مُلَخَّص

كثيرة هي المراجع التاريخية التي ناقشت معركة الجبراء الواقعة في سنة ١٩٢٠ بين عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمير نجد والملقب (بابن سعود) بقيادة زعيم "الإخوان" فيصل الدويش، وأهل الكويت بقيادة الشيخ سالم مبارك الصباح. ولا يقصد من هذه الدراسة إعادة السرد التاريخي لتلك المعركة. بل الهدف هو إعطاء قراءة تاريخية جديدة توضح أن سكان الكويت من الطائفة الشيعية من ذوي الأصول الفارسية "العجم" شاركوا في تلك المعركة، وهو ما يناقض ما يتوافق عليه بعض من كتب عن عدم مشاركتهم في هذه الحرب مستعينين في تحليلهم على المراجع وليس المصادر التاريخية. إذ أن المصادر التاريخية المتاحة والمعاصرة للفترة الزمنية لوقوع الحرب، والتي ناقشت بنوع من التفصيل أحداث حرب الجبراء، سُجِلَتْ فقط في الوثائق البريطانية من جانب، وتواترت عن طريق الأجيال من خلال الروايات الشفهية للذين شاركوا فيها وسجلوا مدوناتهم عنها، أو نقلوها شفهيًا لأبنائهم من جانب آخر.

لذا فإن المراجع التاريخية التي اعتمدت على الروايات الشفهية هي الوحيدة التي سجلت أسماء الأشخاص الذين استشهدوا في هذه المعركة. أما الوثائق البريطانية المعنية بمعركة الجبراء والتي سجلت تفاصيل كثيرة أخرى في محفوظاتها السرية، لم تذكر أسماء الشهداء مثلما ما تواترت الروايات الشفهية. بل اقتصر على ذكر أسباب الحرب، وتقدير عدد المشاركين والمصابين والمقتولين فيها من كلا طرفي المعركة، واستعدادات الحكومة البريطانية لصد الهجوم "الإخواني" إذا ما زحف إلى مدينة الكويت، وغيرها من تفاصيل. مما يعني أن الموضوع بحاجة إلى مقارنة تاريخية علمية مختلفة، تستند على الوثائق لكن ضمن نطاق أوسع من المعركة ذاتها، وتختبر الروايات الشفهية وتقوم بالتحليل التاريخي لهما. فهذه الدراسة عبارة عن تحليل تاريخي جديد يناقش الفترة الزمنية للحرب في إطار أحداث تاريخية مهمة وأبعاد مختلفة قبل المعركة وبعدها، والتي عن طريقها نصل إلى استنتاج جديد مدعم بالوثائق البريطانية أن الشيعة "العجم" من أهل الكويت شاركوا في معركة الجبراء ميدانيًا واستشهد نفر من أبنائها.

## مُقَدِّمَةٌ

على الرغم من مرور نصف قرن على الممارسة الديمقراطية والدستورية في تاريخ الكويت، لا يزال الكثير من المواطنين الكويتيين يعانون من التوافق الجمعي حول مفهوم واضح للمواطنة، رغم النص عليها في مواد الدستور الكويتي الصادر في سنة ١٩٦٢، فالمواطنة بمفهومها الحقوقي والاجتماعي المتعارف عليه عالميًا، والذي يعتبر أحد السبل لتقدم الدول الديمقراطية المدنية الحديثة وتطورها، تُشكّل في تاريخ الكويت وتبلور في أذهان الكويتيين وفق تعريفين مختلفين لمفهوم المواطنة، تمثل الأول في "المواطنة الدستورية" والثاني في "المواطنة الفعلية". إذ من الممكن تعريف



## الشيعة في معركة الجبراء قراءة وثائقية جديدة

محمد إبراهيم الحبيب

باحث دكتوراه - قسم التاريخ  
كلية رويال هولواي  
جامعة لندن University of London



### الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد إبراهيم الحبيب، الشيعة في معركة الجبراء: قراءة وثائقية جديدة. - دورية كان التاريخية. - العدد التاسع عشر؛ مارس ٢٠١٣. ص ٩ - ٢٣.

www.kanhistorique.org

ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية المواطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداة

مفهوم "المواطنة الفعلية" للكويتيين الشيعة من ذوي الأصول الفارسية، والذي ساهم في تقسيم أهل الكويت على أساس طائفي وقبلي وعنصري، دون الاكتراث والنظر لمفهوم "المواطنة الدستورية" من خلال الاستناد على المرجع الحقيقي وهو الدستور الكويتي. الدستور الذي يُستمد منه مفهوم المواطنة المبنية على أساس الحقوق والواجبات المتساوية لجميع فئات المجتمع دون تمييز طائفي أو عرقي أو جنسي أو غيره. لذا اخترنا واقعة الجبراء<sup>(٤)</sup>، والتي تعتبر أحد أهم وأبرز الأحداث المفصلية في تاريخ الكويت، التي ساهمت في خلق مفهوم "المواطنة الفعلية"، كحلقة نقاشية لنوضح فيها الأثر الثقافي التي خلفته في أذهان الكثير من المواطنين الكويتيين نتيجة للتفسيرات والمغالطات التاريخية التي نقلها بعض الباحثين عن أحداث تلك المعركة، مما أسفرت عنه خلق ثقافة "المواطنة الفعلية" عند الكثيرين على حساب "المواطنة الدستورية" الحقيقية والمطلوبة والمستمدة من قوانين الدولة المدينة الحديثة المتمثلة في الدستور الكويتي.

### ثلاث اتجاهات في تفسير مشاركة الشيعة في معركة الجبراء

قبل الخوض في تفاصيل كيفية تحليل الأبعاد التاريخية لما قبل المعركة وبعدها، يجب تسليط الضوء بعجالة على أهم المراجع التاريخية والروايات الشفوية التي ناقشت وطرحت دور الشيعة من أهل الكويت في أحداث معركة الجبراء، خاصةً من هم من ذوي الأصول الفارسية، إذ بمجرد استشارة هذه المراجع والروايات يتضح أن هناك ثلاث رؤى أو اتجاهات تتباين في نقلها لدورهم في تلك المعركة. الاتجاه الأول يدعمه بعضاً من الباحثين أهمهم المؤرخ سيف الشمالان، والمؤرخ عبدالله الحاتم، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت فلاح مديرس، إذ أنهم يتفقون جميعهم على أن "العجم" لم يشاركوا في تلك المعركة، ولم يكن لهم دور يذكر على الإطلاق، بل يزعم أصحاب هذا الرأي أنهم طالبوا بالجنسية البريطانية أو - كما تسمى أحياناً - (الحماية البريطانية) آنذاك، على اعتبار أنهم "إيرانيون" وليسوا "مواطنون".

فيذكر المؤرخ سيف الشمالان في كتابه (من تاريخ الكويت)، أن "العجم" طالبوا بالحماية البريطانية فيقول: "وذهب العجم إلى المعتمد البريطاني الكولونيل "مور" طالبين منهم الحماية وأنهم ليسوا عرباً بل أنهم إيرانيون، لذلك يجب أن يحميم فأرجعهم المعتمد خائبين".<sup>(٥)</sup> كما ذكر في نفس الوقت أن هناك أسرة كويتية كبيرة - حسب ما قيل له - أيضاً طلبت الحماية، ولكن لم يشير إليها بصراحة.<sup>(٦)</sup> أما المؤرخ عبدالله الحاتم فيتطرق في مؤلفه (من هنا بدأت الكويت) إلى فترة حرب الجبراء، ويصف سكان الكويت من "العجم" بأنهم: "هرعوا إلى دار المعتمد البريطاني محتمين به وليقولوا له "إننا لسنا كويتيين ولا علاقة لنا بهذه الحرب إنما نحن إيرانيون".<sup>(٧)</sup> في حين يذكر أستاذ العلوم السياسية فلاح مديرس، في كتابه (الحركة الشيعية في الكويت) عند تحليله لأسباب استبعاد

"المواطنة الدستورية" وفهمها من خلال نصوص الدستور الكويتي، والمتماثلة تحديداً في المادة التاسعة والعشرون، والتي تنص على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".<sup>(٨)</sup> لذلك يرى الكثير من المواطنين الكويتيين أن "المواطنة الدستورية" هي المواطنة الحقيقية والمطلوبة لتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع مكونات المجتمع الكويتي، والتي عن طريقها تكرس مفهوم الوحدة الوطنية بين جميع المواطنين.

أما "المواطنة الفعلية" فيمكن تعريفها على أنها، تلك التي تشكلت في أذهان الكويتيين على أساس أفعال سكان الكويت بمختلف طوائفهم وأعراقهم في أحداث ووقائع تاريخية مهمة ومفصلية حدثت في تاريخ الكويت المعاصر، والتي سجلها وفسرها البعض من الباحثين في تاريخ الكويت. وبفعل تسجيل هذه الأفعال وتدوينها في حقب تاريخية مختلفة من تاريخ الكويت، ولدت ثقافة مفهوم "المواطنة الفعلية" بين أبناء الكويت بمختلف أطيافهم الدينية والعرقية، ليبني الكثير منهم اعتقاداتهم في تعريف من المواطن وغير مواطن، وفقاً لتلك الأحداث التاريخية، سواء كانت تلك الوقائع قد نقلت من قبل الباحثين بشكل دقيق أم عكس ذلك. لذا يلاحظ على سبيل المثال؛ أن المغالطات التاريخية في تسجيل وتحليل أحداث مهمة في تاريخ الكويت، تولدت معها مفاهيم دخيلة على المجتمع الكويتي، فاخترلت مفهوم المواطنة في من هو كويتي "أصيل"، ومن هو "المتجنس"، ومن هو "الشيوعي"، ومن هو "السني"، ومن هو "الحضري"، ومن هو "البدوي"، ومن هو "العبي"،<sup>(٩)</sup> ومن هو "العربي"، ومن هم "داخل السور"، ومن هم "خارج السور"، ومن الذي شارك في معركة الجبراء، ومن الذي طلب الحماية البريطانية في المعركة، ومن الذي طلب الحماية في المجلس التشريعي، ومن الذي طلب ضم الكويت للعراق أثناء ذلك المجلس.

كل هذه الأفكار الناتجة عن تفسيرات وقراءات تاريخية غير دقيقة في فهم وتحليل تاريخ الكويت نسفت الكثير من الجوانب الإيجابية لتاريخ الكويت، منها مساهمة آباء الكويتيين الذين اشتركوا بمختلف أعراقهم ومذاهبهم في بناء هذا البلد. ويمكن أن يقال أن أحد أسباب ولادة مثل تلك المفاهيم في الخطاب السياسي والاجتماعي لدى البعض هو كثرة المغالطات التاريخية التي سجلت أحداث مهمة في تاريخ الكويت بقصد أو بدون، مما ساهم في تشكيل مفهوم المواطنة لدينا وفقاً لتلك المغالطات، وليس استناداً على نصوص ومواد الدستور التي تجمع الكويتيين بمختلف أعراقهم ومذاهبهم معا تحت مظلة "المواطنة الدستورية".

لهذا تقدم هذه الدراسة مثلاً حياً حول كيفية تأثير توثيق معلومات مغلوطة وتفسيرها بشكل غير دقيق في تاريخ الكويت عن فئة من فئات المجتمع الكويتي وهم الشيعة.<sup>(١٠)</sup> فقد أستخدم الكثير من الكويتيين في خطاباتهم السياسية والاجتماعية هذا المثال لدعم

"العجم" - وقد يكون غير ذلك، وكلاهما يجانب الصواب كما ستدلل هذه الدراسة.

كما أن الباحث عبد المحسن جمال في مؤلفه (لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت) لم يعط تفسيراً جديداً في تأريخ دور الشيعة في معركة الجبراء، رغم أن دراسته التاريخية هي الأولى من نوعها في تسليط الضوء على تاريخ الطائفة الشيعية في تاريخ الكويت من وجهة نظر أحد أفرادها. والسبب في ذلك أنه لم يعتمد على المصادر الأولية، بل استند في سرده لتاريخ المعركة على ما كتبه المؤرخ حسين خزعل، بالإضافة إلى بعض الروايات الشفهية التي نقلها عن طريق كل من أحمد المحميد، ومحمد عبدالله الأستاذ، والتي تدعم ما نقله وسجله خزعل في مؤلفه. لكنه أضاف عن طريق اعتماده على بعض الروايات الشفهية، أن هناك بعضاً من أفراد الشيعة (مثل المرحوم يوسف النكاس) أخذوا دور تزويد المؤونة الغذائية للمحاصرين والمقاتلين في مدينة الجبراء.<sup>(١٣)</sup>

كذلك الأمر بالنسبة للباحث محمد جمال، الذي لم يصل أيضاً إلى استنتاج جديد عن موقف الشيعة في معركة الجبراء الذي ناقشه بشكل مختصر في مؤلفه (لقاء مع التاريخ). ولكنه ركز على دور السيد القزويني في الإشراف على الحراسة داخل مدينة الكويت وحول مناطق السور، معتمداً أيضاً على الروايات الشفهية وفق ما نقله أحد كبار السن من عائلة جمال، وهو المرحوم إسماعيل جمال.<sup>(١٤)</sup> وبما أن دور القزويني في الإشراف على حراسة مدينة الكويت ذكرت من قبل في مؤلف المؤرخ حسين خزعل، يتضح أن الباحثين محمد جمال وعبد المحسن جمال استعانوا في تحليلهما لدور الشيعة في المعركة على ما ذكره المؤرخ حسين خزعل من جانب، وإلى بعض الروايات الشفهية التي دعمت رأي المؤرخ حسين خزعل من جانب آخر، خاصة وأن الأخير أصدر دراسته المتعلقة بتاريخ الكويت منذ فترة كبيرة قبل صدور مؤلفات كل من عبد المحسن جمال، ومحمد جمال.<sup>(١٥)</sup>

أما الاتجاه الثالث والأخير فيروي موقف الشيعة وإسهاماتهم في تلك المعركة من خلال الروايات الشفهية المنقولة عن طريق الكثير من آباء الكويتيين وأجدادهم من الطائفة الشيعية من "العجم". فكثير من كبار السن الذين قابلتهم ينقلون أن آبائهم وأجدادهم ساهموا في تلك المعركة، إما من خلال المشاركة في بناء السور وحراسة أسوار مدينة الكويت من جهة، أو من خلال المشاركة ميدانياً في جبهة المعركة من جهة أخرى. بل يؤكد كثيراً منهم أن عدداً من رجالات الشيعة من "العجم" أيضاً إما أصيبوا أو استشهدوا في تلك المعركة، كما حدث في معارك سابقة خاضها سكان الكويت من قبل، كمعركتي الرقة في سنة ١٧٨٣ والصريف في سنة ١٩٠١.<sup>(١٦)</sup> لذا فإن أصحاب التوجه الثالث يدعم أصحاب التوجه الثاني في جانب، وهو بناء السور وحماية المدينة من الداخل، ويختلف معه في جانب آخر، وهو المشاركة ميدانياً في المعركة. والمفارقة هنا تكمن أن أصحاب التوجه الثالث - والذي لم

الشيعة من مجلس الشورى في سنة ١٩٢١ أنه يرجع لعدم مشاركتهم في معركة الجبراء فيقول: "ويبدو أن السبب وراء استبعاد الشيعة يعود إلى عدم الرضى والسخط من الجانب السني على الموقف الذي اتخذته الكويتيون من أصول إيرانية، والذي تمثل في امتناعهم عن المشاركة في معركة الجبراء في سنة ١٩٢٠ بين الكويت وابن سعود، حيث ذهبت مجموعة منهم إلى المقيم السياسي البريطاني وعبروا له على عدم استعدادهم للمشاركة في هذه الحرب على أساس أنهم ليسوا مواطنين كويتيين بل إيرانيون".<sup>(١٧)</sup>

ومن الواضح: أن مديرس استند في بحثه على المؤرخ عب الله الحاتم، كما توضح هوامش الكتاب، لذا فهو مقتنع برأي الحاتم دون أدنى شك.<sup>(١٨)</sup> غير أن تفسير ونقل وتأريخ هذه المعلومات غير الدقيقة وغير المبينة على دلائل تاريخية من قبل الباحثين من أصحاب الاتجاه الأول لموقف الشيعة من "العجم" في المعركة ساهم ورسخ مفهومي خاطئين من زاويتين مختلفتين عن تلك الطائفة في المجتمع الكويتي. الأول أنه رسخ تفسيراً خاطئاً عند الكثير من الكويتيين والباحثين والمهتمين في تاريخ الكويت، بأن سكان الكويت من أهل السنة لم يعتبروا الشيعة "العجم" من أهل الكويت وسكانها. أما الثاني فهو بأن سكان الكويت من الشيعة "العجم" لم يعتبروا أنفسهم من أهل الكويت وسكانها نتيجة لطلبهم الحماية البريطانية من جانب، وعدم مشاركتهم في الحرب من جانب آخر، مما أعطى انطباعاً عند الكثيرين أنهم "غير أوفياء" أو "متخاذلين". غير أن هذين المفهومين أو التفسيرين اللذين نتجا عن رأي أصحاب الاتجاه الأول عند الكثير من الكويتيين تشوبه الكثير من الأخطاء، لذا فإن هذين الانطباعات في تفسير موقف الشيعة غير دقيقين كما سيتضح في غضون هذه الدراسة.

أما الاتجاه الثاني لموقف الشيعة في المعركة فيتزعمه باحثون مثل حسين خزعل، وعبد المحسن جمال، ومحمد جمال. إذ أنهم يتفقون جميعهم على أن الشيعة من أهل الكويت كان دورهم مقتصرًا داخل أسوار مدينة الكويت عن طريق حمايتها وحراستها من أي اعتداء خارجي، رغم أنهم كانوا يودون المشاركة فيها. فكان أهل الكويت من جماعة الحساوية<sup>(١٩)</sup> تحت زعامة الميرزا علي الحائري، في حين كان سكان الكويت من جماعة "العجم" تحت زعامة محمد مهدي القزويني، وعيسى كمال الدين العلوي، كما يذكر المؤرخ حسين خزعل في مؤلفه (تاريخ الكويت السياسي).<sup>(٢٠)</sup> ولكن الشيخ أحمد الجابر منعهم من المشاركة خوفاً من أن تأخذ المعركة طابعاً وبعداً طائفيًا عند "الإخوان". كما ذكر المؤرخ خزعل أن قسماً من أهالي الكويت - لم يحدد أي طائفة سنة أم شيعة - راجع دار الاعتماد البريطاني لطلب الحماية نتيجة الخوف والذعر الذي أصابهم، والذي أسفر عن حصول قسماً منهم على ما كانوا يسعون إليه، أي الجنسية البريطانية.<sup>(٢١)</sup> وهنا قد يكون قد قصد الباحث نفس المجموعة التي قصدها أصحاب الاتجاه الأول - أي

لذا كان سكان الكويت يصنفون أنفسهم إما حسب أصولهم (عربي أو أعجمي) أو بناءً على أسماء الأماكن التي هاجروا منها قبل نزوحهم إلى الكويت، مثل تلك الأسماء المتداولة كالنجديين والحساوية والبحارنة وهكذا. ولم يقتصر هذا النوع من الخطاب الاجتماعي اليومي بين سكان الكويت أنفسهم، بل شمل الخطابات السياسية اليومية بين حكام الكويت والوكلاء البريطانيين في الكويت من جانب، وبين حكام الكويت وسكانها من جانب آخر، كما تشير الوثائق البريطانية ووثائق سجلات الديوان الأمير منذ عهد الشيخ مبارك الصباح. وهذا دليل على أن استخدام مثل تلك المفردات كان رائجاً اجتماعياً وثقافياً بين سكان الكويت جميعاً والذي بدوره أثر على الخطابات السياسية بين حكام الكويت والوكلاء البريطانيين ليصبح البريطانيون طرفاً أيضاً في استخدام تلك المفردات، لذلك أصبح سكان الكويت يطلقون على مجموعات معينة من السكان بأسماء المناطق التي قدموا منها. فعلى سبيل المثال؛ يطلقون النجديين للذين جاءوا من نجد في وسط شبه الجزيرة العربية، والزيبريين للذين قدموا من منطقة الزبير في العراق، والحساوية للذين هاجروا من منطقة الإحساء، الواقعة في شرق شبه الجزيرة العربية، والبحارنة للذين جاءوا من البحرين، و"العجم" للذين قدموا من برفارس في إيران، وهكذا.

ومع وجود هذا التصنيف إلا أن جميع سكان الكويت فيما بينهم يعلمون ويقررون جميعاً بأن جميع هذه المجموعات هي من أهل الكويت وسكانها يشكلون طيفاً متجانساً رغم اختلافات أصولهم وأعرافهم ومذاهبهم. كما أنه في كثير من الأحيان كان يطلق اسم الحرفة أو المهنة على الأشخاص المنتمية لتلك المجموعات. وخير دليل على وجود هذه "الثقافة التقليدية" التي تصنف أهل الكويت هو استخدامها في الخطابات الاجتماعية والسياسية في الكثير من مراسلات شيوخ الكويت مع الوكلاء البريطانيين في الوثائق البريطانية ووثائق سجلات الديوان الأميري. فتوضح هذه الخطابات أنه إذا كان حكام الكويت يودون التحدث عن فئة أو مجموعة معينة من سكان الكويت، نجدهم يذكرون مصطلحات مثل "العرب"، أو "النجديون"، أو "العجم"، أو "القبائل". كما أنهم في كثير من الأحيان يذكرون أسماء القبائل مثل "العوازم"، أو "العجمان"، أو "شمر"، أو "ظفير"، إذا ما أرادوا تحديد أسماء هذه القبائل. وإذا ما خص حكام الكويت في خطاباتهم السياسية والاجتماعية سكان الكويت جميعاً وبشكل عام بمختلف انتماءاتهم المذهبية وأصولهم العرقية والقبلية، نجد أنهم يطلقون عليهم مفردات مثل "جماعة أهل الكويت"، أو "رعايانا"، أو "أهل الكويت"، أو "رعاياء أهل الكويت"، أو "سكان الكويت".<sup>(١٧)</sup>

والدليل على ذلك؛ أنه حتى منتصف عهد الشيخ أحمد الجابر كانت تصدر شهادات توصية للكثير من التجار المسافرين بسفهمهم إلى بنادر الخليج المختلفة تطلب وتوصي بتسهيل أمور التجار أصحاب تلك التوصيات، والتي توضع فيها أسمائهم وأسماء سفهمهم التي

يؤرخ صوته في الكتب التاريخية - هو الذي حفزني للقيام بمثل تلك الدراسة للتأكد من دقة وصحة ما نقلوه لي. فأتضح لي أنهم الأقرب للصواب بين الاتجاهات الثلاثة، كما سيتضح من خلال التحليل التاريخي المدعم بالمصادر التاريخية التي عاصرت فترة وقوع الحرب.

### ضرورة التوافق بين المفاهيم والسياق التاريخي

عند مناقشة أي حدث تاريخي في أي حقبة زمنية تاريخية في علم التاريخ، يجب مراعاة وضع المفاهيم أو المصطلحات المراد مناقشتها في سياقها التاريخي (Historical Context) ليكون هناك توافق وانسجام بين تلك المفاهيم والحدث التاريخي المراد مناقشته. فعلى سبيل المثال، لا يجوز وضع مفهوم "المواطنة الدستورية"، والتي تبلورت من الناحية الحقوقية في فترة إصدار الدستور في سنة ١٩٦٢، في الحقبة التاريخية لوقوع الحرب، والتي سبقت إصدار الدستور قرابة الأربعة عقود. وذلك لأن هذا المفهوم لم يكن له وجود وتعريف آنذاك سواءً في الساحة الفكرية أو في الخطاب السياسي في المجتمع. وهذا المثال ينطبق على ما قام به أصحاب الاتجاه الأول. فقد اعتبر الباحث فلاح مديرس والمؤرخ عبدالله الحاتم سكان الكويت، الذي يغلب عليهم الطابع القبلي والعشائري والعائلي، على أنهم "مواطنون كويتيون" في فترة حرب الجبراء، وكأنهم يتحدثان عن مجتمعات غربية والتي نمت عندها مفهوم "المواطنة" مئات السنين قبل ظهورها عندنا، فكانت الجمهوريات في المناطق الغربية قد نضجت عندها مفاهيم حقوقية مثل الحرية والعدل والمساواة والمواطنة بمفهومها الحديث إبان الحقبة التاريخية المصاحبة للثورة الفرنسية وما بعدها.

حيث حاول الباحثان مديرس والحاتم تطبيق مفهوم "المواطنة الغربية" - والتي لم يعطيان لها تعريفاً واضحاً - على مشيخة أو إمارة يافعة سياسياً، لم تشكل فيها حكومة رسمية مرتبطة بدستور يحدد معنى المواطنة بحقوقها وواجباتها الكاملة كما هي واضحة في نظيراتها في الغرب، وهنا أول خطأ وقع فيه الباحثان، كونهما غير دقيقين في منهجيتهم في صياغة التاريخ على أسس علمية، والتي تتطلب وضع المفاهيم في سياقها التاريخي، فلا يوجد مفهوم أو تعريف واضح لكلمة "مواطن كويتي" منذ تأسيس الكويت حتى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي. فمفهوم "المواطنة" لم يتشكل ويتبلور في أذهان سكان الكويت بمفهومه الاجتماعي والسياسي أثناء الحقبة الزمنية للحرب. بل بدأ هذا المفهوم يأخذ مساحته في الخطاب السياسي والاجتماعي في الكويت مع بداية الحراك السياسي في الثلاثينيات من القرن الماضي متأثراً بالحركات الوطنية الإقليمية التي قامت في المناطق المسماة حالياً تركيا وإيران وسوريا وبشكل أكثر وأخص العراق، إلى أن أخذ مفهوم "المواطنة" يتشكل من الناحية الاجتماعية والسياسية إلى ناحية حقوقية وقانونية ودستورية في مرحلة وضع الدستور وإصداره في سنة ١٩٦٢.



شارك وأصيب في المعركة، لم يذكر أن "العجم" قاموا بطلب الجنسية البريطانية عندما سجل مذكراته التفصيلية عن واقعة الجبراء والتي تعتبر معاصرة للحدث، لذا فالسؤال المطروح لأصحاب الاتجاه الأول هو كيف توصلوا إلى حقيقة أن سكان الكويت من الشيعة "العجم" طالبوا بالحماية البريطانية وهم جميعهم لم يعاصروا مرحلة حرب الجبراء، كما أنهم لم يعتمدوا على مصادر معاصرة للحدث؟<sup>(٢١)</sup> والأكثر غرابة هو أنه لا يوجد مصدر تاريخي معاصر لحرب الجبراء نقل أو أشار إلى ما يدعيه أصحاب الاتجاه الأول. يتبين ذلك عند مراجعة المصادر أو حتى المراجع التي استند عليها أصحاب هذه الفرضية في مؤلفاتهم، والذي توضح افتقارهم لدعم فرضيتهم بناءً على أي وثيقة أو حتى مصدر تاريخي معاصر للحدث. لذا نتساءل من أي المصادر التاريخية استدل أصحاب هذا الرأي في بناء فرضيتهم عن موقف الشيعة من "العجم"؟

كما يتضح من مناقشة المؤرخ سيف الشملان حول أحداث المعركة، أنه يريد أن يعتبر سكان الكويت من "العجم" أنفسهم عرباً وهم من أصول فارسية؟! ويبدو أنه كان يقصد أن يعتبروا أنفسهم من أهل الكويت، أو كما سماها فلاح مديرس وعبدالله الحاتم "مواطنين"، غير أن هذه المفاهيم وهذا الوصف للشملان غير دقيقين - كما أوضحنا من قبل - على اعتبار أن تلك المفاهيم لم تولد بعد في الساحة الفكرية والاجتماعية في الكويت، وبالتالي فهي خارج السياق التاريخي. ومع أن كثيراً من أجداد الأسر الكويتية من الشيعة "العجم" استقروا في الكويت منذ فترة طويلة، إلا أنهم لا يستطيعون أن ينكروا أصول أجدادهم غير عربية فقط لأنهم استقروا في منطقة عربية، كما يطلب الشملان. وهل أنكر عرب الهولة أو القواسم أو غيرهم من القبائل العربية، التي استقرت في سواحل بلاد فارس في ما بين القرنين الثامن والتاسع عشر، أصولهم العربية لمجرد أنهم استوطنوا قروناً أو عقوداً من الزمن في أراضٍ غير عربية؟ بل الأكثر من ذلك، أن أغلب سكان الكويت من الشيعة والسنة "العجم" في ذلك الوقت كانوا يتحدثون اللغة الفارسية بطلاقة، وركاكة في اللغة العربية، ونقلوا عادات وثقافات أجدادهم التي اكتسبوها منذ نشأتهم الاجتماعية المبكرة، ومن ثم اكتسبوا عادات عربية جديدة (مع الاحتفاظ بالقدمية) إثر تعايشهم مع إخوانهم من سكان الكويت من مختلف الأعراق والطوائف الأخرى، وهو أمر طبيعي. وهذا ينطبق أيضاً على سكان الكويت من القبائل والعوائل التي قدمت من أنحاء مختلفة من منطقة الخليج، فكانت لهم لهجاتهم العربية والقبلية الخاصة والمتفاوتة، وعاداتهم وثقافتهم التي تختلف عن بعضها البعض أيضاً. ومع مرور الزمن تشكلت الثقافة والعادة "الكويتية" التي جمعت تلك المجموعات المختلفة عرقياً ومذهبياً وثقافياً لتولد "الثقافة الكويتية" التي استطاعت أن تستوعب الجميع.

يملكونها أو حتى السفن التي يستخدمونها. كما تذكر التوصيات أن حاملها يعتبرون من "جماعة أهل الكويت".<sup>(١٨)</sup> وإذا نظرنا إلى نماذج أسماء أصحاب هذه السفن في الوثائق البريطانية ووثائق الديوان الأميري، نجد أن حاكم الكويت كان يطلق كلمة "من جماعة أهل الكويت"، أو "رعايانا"، أو "أهل الكويت"، أو "رعيا أهل الكويت"، أو "سكان الكويت"، على جميع سكان الكويت المسلمين سنة وشيعة، عرباً كانوا أم "عجمًا"، دون الاكتراث لهذه التباينات الطائفية والعرقية. كما يلاحظ أنه لم يذكر في تلك الوثائق مفردات أو مصطلحات مثل "مواطن كويتي"، أو "كويتي"، بل ذكرت مفردات مثل "جماعة أهل الكويت"، أو "رعايانا"، أو "أهل الكويت"، أو "رعيا أهل الكويت"، أو "سكان الكويت".

لذا فإن إطلاق كلمة "مواطنون"، أو "كويتيون"، كمصطلحات للإشارة إلى أي فئة من سكان الكويت اصطلاحياً ولغوياً في تلك الفترة غير دقيق، ليس لعدم وجود مفاهيم لها في المشيخات العربية فحسب، بل لأنها في سياق تاريخي مختلف أيضاً. "فالعجم" لم يعتبروا أنفسهم "مواطنين" كما أشار د. مديرس، وهذا صحيح لأنه لا وجود لهذا المفهوم آنذاك. وكذلك الطوائف الأخرى من سكان الكويت لم يعتبروا أنفسهم "مواطنين" أيضاً لنفس السبب، ولكن كانوا جمعاً يعتبرون أنفسهم من سكان الكويت وأهلها، وهنا الفرق. نضيف إلى ذلك أن في تلك الحقبة التاريخية (أي أثناء الحرب) لم يصدر قانون "الجنسية الكويتية" بعد أو حتى أي قانون آخر يوضح من هو "الكويتي" ومن هو "غير الكويتي". بل صدر قانون "الجنسية الكويتية" في بداية النصف الثاني من القرن العشرين.<sup>(١٩)</sup> الأبسط من ذلك أنه في ذلك الوقت لا توجد حتى وثائق سفر (المسماة بالجوازات) صادرة بشكل رسمي من المشيخة نفسها توضح مكان ولادة حامله أو جنسيته، ماعدا بعض الجوازات التي أصدرتها حكومة الهند البريطانية، والتي هي عبارة عن ( Certificate of Identity ) أو شهادة باعتراف هوية لشخص ما، للتعرف على هوية حاملها ولتسهيل إجراءات سفره بين بنادر الخليج، والسبب وراء تنقله من منطقة إلى أخرى في منطقة الخليج.<sup>(٢٠)</sup>

### هوية سكان الكويت من الشيعة "العجم"

من المهم جداً معرفة هوية سكان الكويت من الشيعة "العجم"، والجدال حول إذا ما كانوا يعتبرون أنفسهم من أهل الكويت ورعاياها، أم أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم "دخلاء" مثلاً، أم حتى "إيرانيين" كما يزعم أصحاب الاتجاه الأول. إذ يؤكد المؤرخان سيف الشملان وعبدالله الحاتم، والباحث فلاح مديرس على أن الشيعة "العجم" يعتبرون أنفسهم "إيرانيين" وليس "مواطنون"، أو حتى "عرباً" كما ذكر الشملان. ولا نعلم من أين قام أصحاب هذا الاتجاه بإعطاء هذا التحليل دون الاستناد على دلائل وشواهد تاريخية سواء من الروايات الشفهية الثقا، أو من مصادر تاريخية عاصرت فترة الحرب، أو حتى بعدها ببضع سنوات. فالمؤرخ عبدالعزيز الرشيد، والذي يعتبر شاهد عيان لمعركة الجبراء، كونه

الإثنية (أي العجم) كما أشار أصحاب الاتجاه الأول، بل كانوا ببساطة يعتبرون أنفسهم من أهل الكويت وسكانها.

### العلاقة التاريخية بين الشيعة "العجم" وحكام الكويت

قامت الكويت وتميزت عن جاراتها على دعائم اجتماعية قوية تسودها الوئام والتعايش السلمي بين سكان الكويت لبناء الإمارة فالدولة الدستورية الحديثة. إذ لا وجود لمساحات عرقية وطائفية وقبلية واضحة على الساحة الاجتماعية بين سكانها في أغلب مراحل تاريخ الكويت السياسي، مقارنةً مع بعض مشيخات الخليج. فكان شيوخها أكثر انفتاحاً من غيرهم في الخليج في تقبل واحتضان جميع الناس، حتى وإن اختلفوا معهم في المذهب الديني أو حتى في العامل العرقي. وعلى هذا الأساس كانت العلاقة التاريخية بين سكان الكويت من الشيعة العرب "العجم" وحكام الكويت علاقة وطيدة ومتينة. فكانت نظرة حكام الكويت للطائفة الشيعية من ضمنهم "العجم" نظرة تسامح، خاصةً وإن حكام الكويت يعتبرونهم عنصرًا أساسيًا وفعالاً من عناصر بناء المجتمع. فكان اعتبارهم على أنهم من أهل الكويت ليس لأن منهم من كان له امتداد تاريخي طويل في الكويت فقط، ولكن لأنهم اعتبروا عنصرًا نشطًا وفعالاً اقتصاديًا.<sup>(٢٦)</sup> فكان منهم التجار والحرفيين والعمال. لذا فإن جميعهم يساهمون في بناء الكويت اقتصاديًا وتنشيط حركتها التجارية، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انتعاش اقتصاد المنطقة.<sup>(٢٧)</sup>

إن وجود هذه المجموعات ذات الأدوار المختلفة والمتفاوتة اجتماعيًا واقتصاديًا عن بعضها البعض ماهي إلا أحد الدعائم الأساسية لقيام دولة حديثة. فكانت أي طائفة أو فئة (ومنهم اليهود) مرحب بها في الكويت مادامت لا تفكك النسيج الاجتماعي ولا تؤثر سلبيًا على اقتصاد الكويت، ولا تحدث قلقًا سياسيًا. لذا نلاحظ أن سكان الكويت من الشيعة "العجم" والعرب وغيرهم، تمتعوا بحقهم في ممارسة طقوسهم الدينية منذ القدم. فسمح لسكان الكويت من الشيعة "العجم" بتأسيس أول حسينية رسمية وهي حسينية معرفي في سنة ١٩٠٥، وبمباركة من الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت آنذاك.<sup>(٢٨)</sup> وهذا خير دليل على اعتبار أنهم أحد مكونات مجتمع الكويت. والأكثر أهمية أن الوثائق البريطانية تدل على إعطاء حكام الكويت بعضًا من سكان الشيعة "العجم" مناصب مهمة في المشيخة. كما كان الحكام يستشيرون بعضًا منهم المنتمين إلى طبقة التجار - في بعض الأحيان - في قضايا مهمة تخص الكويت. نذكر بعضًا منها لتوضيح أن العلاقة المتبادلة بين سكان الكويت من الشيعة "العجم" وحكام الكويت كانت توضح أن حكام الكويت كانوا يعتبرون "العجم" جزءًا لا يتجزأ من سكان الكويت، وكذلك "العجم" الذين اعتبروا أنفسهم مكون أساسي من مكونات المجتمع، كما أشرنا سابقًا في تقرير الكولونيل مور More عن "العجم" في سنة ١٩٢١، وفي قضية غلام بن محمد في سنة ١٩١٣.

وفي نفس الوقت تؤكد الوثائق البريطانية عندما تناقش مسألة هوية سكان الكويت من "العجم"، عكس ما يدعيه أصحاب الاتجاه الأول بأن سكان الكويت من "العجم" كانوا يعتبرون أنفسهم "إيرانيين". فرسالة الوكيل البريطاني الكولونيل مور J Colonel More إلى سكرتير الحكومة في بغداد توضح تقديرات عدد سكان الكويت من "العجم" في الكويت في سنة ١٩٢١ بعشرة آلاف شخص. حيث يؤكد أن الكثير منهم استقروا في الكويت منذ جيلين أو ثلاثة أجيال تسبق سنة ١٩٢١. وفي نفس التقرير يؤكد أنهم فقدوا شعورهم بأنهم من ذوي "الهوية الفارسية" نتيجة لاستقرارهم القديم في الكويت.<sup>(٢٩)</sup> والسؤال هنا، لماذا لم يذكر الوكيل البريطاني الكولونيل مور More في تقاريره السرية للحكومة البريطانية ما ذكره أصحاب الاتجاه الأول، وهو طلب "العجم" الحماية البريطانية؟ بل من الواضح أن الوكيل مور More ذكر عكس ما أشار به أصحاب الاتجاه الأول كما هو واضح في التقرير، ولم يشير على أنهم يعتبرون أنفسهم "فارسيين" بل قال: "فقدوا شعورهم بأنهم من ذوي "الهوية الفارسية".<sup>(٣٠)</sup> وتوضح وثيقة بريطانية أخرى تعود إلى سنة ١٩١٣، أي في أواخر عهد الشيخ مبارك الصباح، بأن أحد الأشخاص من سكان الكويت من "العجم" يدعى غلام بن محمد بن حسين، والذي يبلغ من العمر أربعين عامًا، قد شهد في قضية قتل شقيقه النوخدة حسين، واعترف بأنه ولد هو وأخوه المقتول في الكويت، وأن والدهما قد هاجر منذ زمن من بلاد فارس وتحديداً من مدينة قابند أو (كابند).

كما يذكر غلام أن جميع أسرته وأسرته أخيه المتوفى حسين مستقرة في الكويت حتى تاريخ التقرير المذكور، وأنهم يعتبرون أنفسهم من رعايا الشيخ مبارك،<sup>(٣١)</sup> يلاحظ هنا؛ أن غلام وهو من سكان الكويت "العجم" لم يعتبر نفسه وأسرته "فارسيين" أو "إيرانيين" كما يسميها أصحاب الاتجاه الأول، بل اعتبر نفسه هو وعائلته من رعايا الشيخ مبارك، خاصةً وأنه لم يذكر أنه "فارسي" أو "إيراني". وكلمة رعايا المشتقة من كلمة الرعية، تطلق على عامة الناس الذين عليهم راع يدبر أمرهم ويرعى مصالحهم.<sup>(٣٢)</sup> لذا اعتبر الشيخ مبارك الصباح بصفته حاكم الكويت الراع على جميع رعيته، أي سكان الكويت، بكل شرائحهم. فكان هذا النظام الاجتماعي السائد في مشيخات الخليج آنذاك قبل تحولها إلى دول مدنية حديثة. إضافة إلى ذلك اعتبر البريطانيون في نفس التقرير أن غلام بن محمد "كويتي" - على حد تعبيرهم - على الرغم من أن أصول أبيه "فارسية" أو "إيرانية". ومن دون شك فالبريطانيون يقصدون أنه من أهل الكويت وليس بمفهوم "المواطن الكويتي" الذي ركز عليه أصحاب الرأي الأول. لذا نستنتج من خلال الوثائق البريطانية أن سكان الكويت من الشيعة والسنة "العجم" كانوا لا يعتبرون أنفسهم "فارسيين"، أو "إيرانيين" بمفهوم الحاتم والمدير، سواء على المستوى الشخصي أم على مستوى الجماعات

نفس المنصب لفترة وجيزة بعد وفاته في سنة ١٩٤٥ كما تشير الوثائق البريطانية.<sup>(٣٢)</sup> والسؤال المطروح لأصحاب الاتجاه الأول، إذا كان الرأي العام لشيوخ وسكان الكويت هو أن "العجم" ما هم إلا "فارسيون" أو "إيرانيون" في مفهومي الحاتم والمديرس، وأنهم غير مرحب بهم وغير أوفياء نتيجة عدم مشاركتهم في معركة الجبراء، ولأنهم طالبوا بالحماية البريطانية ولم يعتبروا أنفسهم من أهل الكويت، فكيف يؤمن أن يستمر خان بهادر ملا صالح في منصبه بعد حرب الجبراء؟ وكيف يوعز إلى التاجر عبد الكريم أبل أن يتحكم بالمال الخاص للأسرة الحاكمة، ويكون وكيلًا ماليًا لإمارة الكويت حتى وفاته سنة ١٩٤٥؟

### تسجيل طلبات الحماية البريطانية من سكان الكويت في الوثائق البريطانية وتبويبها

إذا اطلعنا على ملفات الوثائق البريطانية التي تناقش السنة التاريخية التي وقعت فيه معركة الجبراء، أي في سنة ١٩٢٠، أو حتى بعد ذلك ببضع سنوات، لا نجد أي تسجيل في تلك الوثائق لطلب سكان الكويت من "العجم" للحماية البريطانية كما يدعي أصحاب الاتجاه الأول. لذا فالباحث يجب أن يتساءل، لماذا سجل الوكيل البريطاني في الكويت أحداث معركة الجبراء حسب مصادرهم الخاصة من جانب، وحسب ما يتم تداوله بين سكان الكويت من جانب آخر، ولم يكن هناك ذكر لطلب الحماية البريطانية لأي شخص، أو عائلة، أو مجموعة، أو طائفة من سكان الكويت؟ الأمر الأكثر أهمية، أنه كيف يغفل الوكيل البريطاني في دار الاعتماد البريطاني في الكويت تسجيل حدثًا مهمًا كهذا. خاصة وأن دار الاعتماد البريطاني هي الجهة الرسمية الموجه إليها تقديم طلبات الحماية في الكويت، والتي عن طريقها يسجل كل ما يحدث في الكويت بشكل تفصيلي ويومي لإرساله إلى حكومة الهند الإمبريالية ووزارة الخارجية البريطانية، على اعتبار أن هذه التقارير هي جزء من نظام إداري سياسي منظم ومتكامل استخدمتها الحكومة البريطانية لخدمة مصالحها في منطقة الخليج، ولبناء إمبراطورتها التوسعية في الكثير من المناطق في قارات مختلفة؟ الأدهى من ذلك أنه إذا اطلعنا على تسجيل وتدوين طلب الجنسية البريطانية من قبل دار الاعتماد البريطاني إبان أحداث تاريخية مهمة منذ عهد الشيخ مبارك الصباح حتى نهاية عهد الشيخ أحمد الجابر، نجد أن وكلاء الحكومة البريطانية في الكويت والمقيمين البريطانيين في منطقة الخليج قد سجلوا جميع طلبات الحماية البريطانية من قبل سكان الكويت في وثائقهم السرية بشكل أولي ودون تردد. فتشير الوثائق السرية التي سجلت طلبات الحماية البريطانية على أن جميع فئات سكان الكويت من الطائفة السنية والشيعة - دون استثناء - طالبوا بتلك الحماية أثناء الأزمات وفي الفترات الحرجة من تاريخ الكويت، رغم أن أيًا منهم لم يحصل على الجنسية البريطانية أو الحماية البريطانية من قبل الجهة المعنية كما توضح الأمثلة.

فتذكر أحد الوثائق المسجلة من قبل أول وكيل سري يمثل الحكومة البريطانية وهو علي بن غلوم بن رضا بهباني، أنه عندما عقد الشيخ مبارك الصباح المعاهدة البريطانية سنة ١٨٩٩ كان مسرورًا، لذا أرسل في سنة ١٩٠١ على جميع سكان الكويت من طبقة التجار سواء من العرب أو من "العجم" لزيارته بمجلسه، وأخبرهم بنبأ الحماية البريطانية الذي قوبل بالرحب والطاعة من الجميع. ورغم أن الشيخ مبارك الصباح اتخذ قرارًا فرديًا في توقيع المعاهدة مع الحكومة البريطانية، وأن اجتماعه كان نوعًا ما شكليًا مع جميع التجار من سكان الكويت، إلا أنه لم يقتصر هذا الاجتماع على فئة أو طائفة دون الأخرى.<sup>(٣٩)</sup> والسؤال هنا، لماذا اجتمع الشيخ مبارك الصباح مع التجار العرب و"العجم" من سكان الكويت معًا إذا كان لا يعتبر سكان الكويت من "العجم" من أهل الكويت، وأنهم أناس ليسوا ثقافة ولا وزن لهم في المشيخة؟

الأمر الأكثر أهمية أن أغلب حكام الكويت كانت لهم علاقات وطيدة مع سكان الكويت من التجار "العجم" نتجت عنها ثقة متبادلة في التعاملات التجارية، وفي إعطاء بعضهم مناصب إدارية مهمة في المشيخة كما توضح ثلاث أمثلة سجلتها الوثائق البريطانية في مكتب سجلات الهند. فكان المثال الأول في اعتماد الشيخ مبارك الصباح - كما تذكر الوثائق البريطانية والوثائق العائلية لأسرة ماتقي - على تجار "العجم" من الشيعة مثل التاجر نجف بن غالب، وأخيه عبدالحسين ماتقي، والتاجر محمد علي معرفي، وأبنة إسماعيل في تأمين السلاح لحروبه ولحماية الكويت من الطامعين فيها.<sup>(٣٠)</sup> فكيف نقرأ هذه الثقة المتبادلة بين الطرفين؟

أما المثال الثاني في وجود العلاقات الوطيدة بين الطرفين، وأن الشيعة بما فيهم "العجم" كانوا مكون أساسي من مكونات المجتمع في نظر حكام الكويت، هي تلك التي توضح تعيين الشيخ مبارك الصباح "خان بهادر" ملا صالح الفارسي الأصل والشيعة المذهب - كما تذكر أربع وثائق بريطانية - كسكرتيرًا له. إذ عين ملا صالح في هذا المنصب بوساطة عن طريق حاكم المحمرة الشيخ خزعل بن جابر بن مرداد الذي قام بتقديمه لصديقه الشيخ مبارك الصباح.<sup>(٣١)</sup> استمر الملا صالح في منصبه كسكرتيرًا في عهد الشيخ جابر المبارك (١٩١٥ - ١٩١٧)، وأخيه سالم المبارك (١٩١٧ - ١٩٢١)، وجزء من عهد الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ - ١٩٥٠) ليخلفه ولده عبدالله ملا صالح بعد أحداث المجلس التشريعي في سنة ١٩٣٨. لذا كيف يتبو شخص يعتبر نفسه "فارسيًا" أو يعتبرونه حكام الكويت وأهلها "فارسيًا" منصبًا مهمًا وحساسًا في المشيخة لفترة تاريخية طويلة؟

والمثال الثالث الذي يؤكد أهمية الشيعة في الكويت، يتمثل في تعيين التاجر عبدالكريم أبل، والذي هو من سكان الكويت من الطائفة الشيعية ومن ذوي الأصول الفارسية، كوكيل مالي للشيخ أحمد الجابر، والمتحكم بالمال الخاص لأسرة الصباح وفقًا للمصادر البريطانية والروايات الشفهية. كما خلفه ابنه التاجر أحمد أبل في

عدد الأشخاص الذين تقدموا باستمارات طلب الجنسية البريطانية قدر بحوالي ٤٦٤٧ استمارة. وكان من ضمن الذين طالبوا بالحماية بعضاً من الأسر الشيعية المعروفة التي لها ثقلها وامتدادها التاريخي في الكويت. كان منها عائلة معرفي وعائلة وبهاني وعائلة كمال وعائلة الرفاعي وعائلة زمان.<sup>(٣٦)</sup> كما خاطب السيد جواد الموسوي كممثل لسكان الكويت من الشيعة - خاصة "العجم" منهم - الوكيل البريطاني في الكويت ديغوري De Gaury للحصول على الجنسية البريطانية نتيجة لعدم مشاركتهم في حق الترشيح والانتخاب، ووجود ممثل لهم في الساحة السياسية أثناء تشكيل المجلس التشريعي.<sup>(٣٧)</sup> لذلك تقدم الشيعة بطلبات حقوقية أخرى في سنة ١٩٣٨ مثل طلب لإنشاء المدرسة الجعفرية، وطلب حق إعطائهم تمثيل لهم في المجلس البلدي والمجلس التشريعي أيضاً.<sup>(٣٨)</sup> لذا فالمرر لكثير من سكان الكويت من الشيعة "العجم" والعرب في طلب الجنسية البريطانية، هو عزلهم عن الساحة السياسية من قبل أعضاء المجلس التشريعي الذين قادوا الحراك السياسي. لذا خشي الشيعة "العجم" والشيعة العرب أيضاً من أن يتعرضوا لتعديلات أو إهانات من قبل السلطة بسبب العامل العرقي أو الطائفي. كما أنهم تخوفوا من تعسف في قرارات المجلس التشريعي، الذي تشكل من عوائل سنية محددة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهميشهم اجتماعياً خاصة بعد أن تم تهميشهم وعزلهم سياسياً.

أما التسجيل الرابع للحصول على الحماية البريطانية حدث في نفس الفترة الزمنية من أحداث المجلس التشريعي، ولكنه قدم من بعض تجار المعارضة من سكان الكويت من الطائفة السنية، الذين قادوا الحراك السياسي مطالبين بإصلاحات سياسية وإدارية ومشاركة شعبية في إدارة الشؤون السياسية في الكويت. فكان تقدم المعارضة من طبقة التجار لطلب الحماية البريطانية يهدف إلى حماية أنفسهم من استخدام أي إجراء تعسفي ضدهم من قبل السلطة، وكان تخوفهم في محله. فتشير الوثيقة التي سجلها الوكيل البريطاني في الكويت ديغوري De Gaury في سنة ١٩٣٨ أن هناك الكثير من الأشخاص من الطائفة السنية - بعضاً منهم من أعضاء المجلس التشريعي - والذي لم يحدد أسمائهم، قد اقترحوا قبل تشكيل المجلس التشريعي أن يكونوا رعايا بريطانيين، أو أن تصبح الكويت بشكل رسمي تحت الحكم البريطاني المباشر. فقام الوكيل البريطاني في الكويت ديغوري De Gaury بمخاطبة المقيم البريطاني في الخليج وأبدى الأخير استعداده لإعطاء بعضاً ممن تقدموا للحماية البريطانية الجنسية البريطانية، ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق. كما ذكر الوكيل البريطاني في الكويت ديغوري De Gaury أن تقدم له أحد أعضاء المجلس التشريعي قبل كتابته للتقرير بأيام قليلة، وأبدى رغبته في النقاش مجدداً حول مسألة الحصول على الجنسية البريطانية، ولكن ديغوري De Gaury لم يذكر اسمه في التقرير.<sup>(٣٩)</sup>

فكان التسجيل الأول للحصول على الحماية البريطانية قد حدث في عهد الشيخ مبارك الصباح في حادثة اختلاف الأول مع بعض التجار العرب، كان منهم هلال المطيري وشمعان بن سيف وإبراهيم بن مضاف في سنة ١٩١٠. أدى هذا الاختلاف إلى هجرة هؤلاء التجار إلى مناطق مجاورة. فتشير أحد الوثائق البريطانية أن هؤلاء التجار قاموا بمخاطبة دار الاعتماد البريطاني في البحرين للحصول على الحماية البريطانية لهم ولبنواخذتهم وبحارهم، لتجنب ظلم الشيخ مبارك الصباح في مطالباته بالمال من جانب، وخشيتهم من أن يحصل لهم أذى أو مكروه من نفس الشخص من جانب آخر.<sup>(٣٣)</sup>

أما التسجيل الثاني للمطالبة بالحماية البريطانية حدث في عهد الشيخ سالم المبارك في سنة ١٩١٨. فقبل وقوع معركة الجبراء بعامين، قام أحد ممثلي سكان الكويت من الشيعة "العجم" بتقديم طلب الحماية البريطانية. فكان السبب الداعي لطلب الحماية، كما تشير إحدى الوثائق البريطانية، أن أحد التجار الكبار من الشيعة "العجم" - والذي لم يذكر اسمه في الوثيقة - شكى الوكيل البريطاني في الكويت عن سياسة الشيخ سالم المبارك في تعامله مع الشيعة "العجم"، التي اختلفت عما كانت في عهد أبي الشيخ سالم المبارك، الشيخ مبارك الصباح، وأخ الشيخ سالم المبارك، الشيخ جابر المبارك. إذ لم يكن هناك - حسب قول الشاكي في الوثيقة - فرق بين سكان الكويت من الشيعة ومن السنة في السابق. بل كان الشيعة "العجم" يعاملون بشكل غير متحيز وبعادلة، لكن الوضع - في نظر الشاكي - أصبح مختلفاً عما في السابق، أي في عهد الشيخ سالم المبارك.

ورغم أن سكان الكويت من "العجم"، الذين يتشكل منهم عدد كبير من الطائفة الشيعية، لم يتعرضوا إلى أي استبداد يذكر في الوثائق البريطانية من قبل الشيخ سالم المبارك، إلا أن هذا التاجر عبر للوكيل البريطاني في الكويت عن خشيته من أن يظلم أحد أبناء الشيعة، أو يسجن بغير وجه حق أو حتى يقتل، رغم أن جميع الشيعة "العجم" كانوا يعتبرون أنفسهم من رعايا الشيخ سالم المبارك، أي من أهل الكويت. لذلك لجأ هذا التاجر لطلب الحماية البريطانية من دار الاعتماد البريطاني، خوفاً من حدوث أي انتهاك أو إساءة للشيعة "العجم". كما تشير نفس الوثيقة إلى استياء التجار العرب أيضاً من طريقة الإدارة السياسية للشيخ سالم المبارك في الكويت، وهذا يؤكد وجود سخط عام من قبل التجار تجاه السلطة. ولهذا يبدو أن التاجر من سكان الكويت "العجم" كان ناقماً من الأجواء الاجتماعية والسياسية في الكويت مما جعله يتقدم لطلب الحماية البريطانية.<sup>(٣٤)</sup>

وجاء التسجيل الثالث للحصول على الحماية البريطانية في أحداث المجلس التشريعي في سنة ١٩٣٨، من قبل جزء من سكان الكويت من الشيعة، الذين كان منهم من "العجم" وبعض منهم من البحارنة والحساوية.<sup>(٣٥)</sup> وذكرت الوثائق البريطانية أيضاً أن إجمالي



تاريخ الكويت، ولم يسجل ويوثق طلب الحماية البريطانية لسكان الكويت من "العجم" في معركة الجهراء؟ والسؤال نفسه يوجه للمؤرخ حسين خزل، الذي زعم أن فئة من أهل الكويت قد حصلت على الجنسية البريطانية. الجواب بسيط وهو لأنه لم يحدث أن طلب أي نفر من الشيعة أو السنة "العجم" الجنسية البريطانية، لذا فليس هناك ما يتم تسجيله وتوثيقه من قبل الوكيل البريطاني الكولونيل مور More في الكويت آنذاك.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الخليج الحديث والمعاصر يتضح لنا أن طلب الحماية البريطانية من قبل مجموعات إثنية مذهبية كانت أم عرقية لم يحدث في الكويت فقط، بل شمل أيضاً بعض مناطق الخليج من ضمنها منطقة الإحساء والبحرين والعراق في حقب متفاوتة من تاريخها المعاصر. فكان دافع الخوف من استبداد السلطات وبطشهم في الخليج هو المحرك الأول لطلب تلك المجموعات الإثنية للحماية البريطانية. كما يجب التوضيح هنا بعجالة أن طلب الحماية البريطانية يجب أن لا يقتصر ويرتبط مع مفردات مثل "خزي وعار"، أو "خيانة"، أو ما شابه، بل يجب وضعه في إطار أبعد من ذلك وفي سياقه التاريخي المتمثل في المواجهة بين مفهومي "الضعف" و"القوة"، والذي يكون عادة ما بين فريق سواء أفراد، أو جماعات، أو طوائف، وما بين السلطة. فالسلطة في تلك الحقب التاريخية هي التي كانت دائماً في منطقة "القوة"، ومن السهل اتخاذ قرارات وإجراءات ديكتاتورية ضد من هم في منطقة "الضعف"، خاصة في عهد المشيخات أو الإمارات في الخليج بشكل عام. أما الشعب فهو في منطقة "الضعف" خاصة إذا ما كانوا أقلية، لذلك فهم يحتاجون لسلطة أخرى موازية بالقوى - على أقل تقدير - للسلطة المحلية، لكي تستطيع أن تحمي نفسها وحقوقها معاً. لذلك كانت الحكومة البريطانية هي الملاذ الدائم لتحقيق مثل هذا التوازن فيما بين الأفراد أو الأقليات أو الجماعات وحكوماتها المحلية لدرء الخطر عنهم.

خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت لها اليد الطولى في المنطقة، لذا فكلمة ممثلها كانت تؤخذ - في كثير من الأحيان - بعين الاعتبار ومسموعة ولها صدى واسع عند حكام المشيخات. لذا فمن كانوا في منطقة "الضعف" - كطالبي الحماية في الأمثلة الخمسة السابقة - يعلمون أنه حتى وإن لم تمنح لهم الحماية البريطانية من قبل حكومة الهند البريطانية، لأنه مخالف لقوانينها، فإنها تستطيع - في الكثير من الأحيان - التأثير على القرارات السياسية في إمارة الكويت، والتي قد تكون غير عادلة في حقهم. وعلى ذلك كان التقديم للحصول على الحماية البريطانية أو "الرعايا البريطانية" أمراً طبيعياً ليس في الكويت وحسب، بل في مناطق الخليج قاطبة، إذا نظرنا إلى الكثير من الوثائق البريطانية. إذ توضح وثائق بريطانية كثيرة لطلب الحماية من سكان البحرين والإحساء من الشيعة في حقب تاريخية مختلفة نظراً لتعسف حكوماتهم ضدهم، رغم أنهم كانوا يشكلون الأكثرية من إجمالي التقديرات

وجاء التسجيل الخامس والأخير للحصول على الحماية البريطانية أيضاً في أحداث المجلس التشريعي، من قبل أحد أعضاء المعارضة وهو يوسف المرزوق. فتذكر الوثيقة السرية المكتوبة من الوكيل البريطاني في الكويت ديغوري De Gaury والمؤرخة في سنة ١٩٣٨، أن أحد المجاميع والتي يرأسها يوسف المرزوق أرسلوا رسالة غير مباشرة إلى دار الاعتماد البريطاني للتساؤل عما إذا كانوا يستطيعون الحصول على الجنسية البريطانية أي الحماية البريطانية.<sup>(٤٠)</sup>

نلاحظ هنا؛ أن جميع الذين طالبوا بالحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية من سكان الكويت سواء من الطائفة السنية أو الشيعية في حقب تاريخية متفاوتة، ارتبطت قضاياهم بمسألة الخوف من أي تعسف سلطوي قد يحدث لهم. وإلا فما الذي يجعل تجاراً كباراً مثل هلال المطيري، وشمسان بن سيف، وإبراهيم بن مضاف، الذين لهم ثقلهم وامتدادهم التاريخي القديم، واعتبارهم الاجتماعي خاص بين سكان الكويت وحكامها، وتأثيرهم على القرارات السياسية لحكام الكويت - في بعض الأحيان - ودورهم في تقويم الكويت اقتصادياً، أقول ما الذي يدعوهم إلى أن يطلبوا الحماية البريطانية؟ كذلك الأمر ينطبق على الأسر الشيعية الذي شملهم التقرير، مثل عائلة معرفي، وعائلة بهباني، وعائلة كمال، وعائلة الرفاعي، وعائلة زمان. فهم لم يطلبوا بالحماية البريطانية إلا عندما اعتقدوا أنهم همشوا في المجلس التشريعي، رغم أنهم مكون أساسي من المجتمع الكويتي، ورغم تضحية آبائهم وأجدادهم في المساهمة في بناء الكويت. خاصة إذا ما نظرنا إلى امتدادهم التاريخي في الكويت وإنجازاتهم لبناء الكويتي اقتصادياً، ومحاولة حمايتها من الأخطار عن طريق تأمين السلاح للشيخ مبارك من بعض رجالات عائلة معرفي. بل أن التفسير ذاته ينطبق على سكان الكويت من الحساوية والبحارنة الذين خشوا على أنفسهم أيضاً كونهم أقلية مثل "العجم"، خاصة وأن المد القومي في تلك الفترة قد اجتاحت الساحة السياسية والاجتماعية والفكرية في الكويت، والذي كان يحمل نفساً عنصرياً تجاه سكان الكويت من ذوي الأصول الفارسية "العجم". وهو يفسر أحد أسباب عدم إعطاء الحق لسكان الكويت من السنة والشيعة "العجم" في المشاركة في المجلس التشريعي انتخاباً وترشيحاً.

أما تجار المعارضة الذين قادوا الحراك السياسي، فهم من أكثر الناس الذين يجب أن يبرر لهم طلب الحماية البريطانية ليحموا أنفسهم من ردة فعل السلطة، إذ حملوا شعاراً كان بمثابة التحدي للسلطة وهو الأول من نوعه على مستوى إمارات الخليج. لذا كان من الطبيعي إما أن يطلبوا الحماية أو أن ينجوا بأنفسهم عن طريق الهرب خارج الكويت خوفاً من ردة فعل السلطة، وهذا ما لجأ إليه البعض منهم. لذا فالسؤال المطروح لأصحاب التوجه الأول، لماذا سجلت ووثقت الحكومة البريطانية الخمس أمثلة لطلب الحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية، والتي ذكرت في فترات متفاوتة من

السكانية، وأنهم السكان الأصليين لمناطقهم.<sup>(٤١)</sup> كما توضح وثائق بريطانية أخرى أن جماعات إثنية أخرى مثل اليهود قد طلبت الحماية البريطانية في العراق في فترة من الفترات لنفس السبب. الأكثر من ذلك؛ أن التقديم للحماية البريطانية لم يكن مقتصرًا على أهل المنطقة أو سكانها الأصليين في جميع مناطق الخليج، بل شمل "العبيد" من ذوي الأصول والأعراق المختلفة، الذين تواجدوا في منطقة الخليج بسبب تجارة الرقيق. فتشير عشرات الوثائق البريطانية أن "العبيد" إذا ما أحسوا بظلم كانوا يتعرضون له ممن يعملون عندهم من سكان منطقة الخليج، يقومون بالتوجه للوكيل البريطاني في المنطقة لطلب الحماية. فيترب عليه إما عتقهم وتحريرهم - في أغلب الأحيان - أو تحذير "أسيادهم" على سوء معاملتهم. لذا فالتقديم للراعي البريطانية أو الحماية البريطانية لم تكن مقتصرة على أهل المنطقة أو الجماعات الإثنية من ذوي الطوائف والأعراق المختلفة، بل شمل الجميع لأن الكثير من قضاياها ارتبطت بمفهوم أشبه بما نسميه اليوم بـ "حقوق الإنسان". وإن الوثائق البريطانية في الملفات المسماة (Slaves Trade) أو "تجارة العبيد" في المحفوظات البريطانية الموجودة في Indian Office Records توضح أمثلة لا حصر لها في تقديم "العبيد" للحماية البريطانية في أغلب مناطق الخليج آنذاك.<sup>(٤٢)</sup>

وحتى وإن ذهبنا باتجاه فرضية أصحاب الاتجاه الأول - التي لا تستند على دليل - وسلمنا في أن "العجم" طالبوا بالحماية البريطانية (مع أنه لم يثبت ذلك) في ذلك الوقت. يجب أن يُفسر موقف "العجم" في إطار مغاير عما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول، المتمثل بوصفهم بالخيانة والخزي والعار. فجماعة "الإخوان" الذين كانوا يُعتبرون قوة عسكرية منظمة في جيش ابن سعود - كما توضح مضاوي الرشيد - كانوا يكفرون جميع الناس بما فهم المسلمين الذين لا يتبعون المذهب الوهابي، ومن ضمنها المذاهب الإسلامية الأخرى التي كانت على غير ملتهم سواءً كانت هذه المذاهب من الطائفة السنية أم الشيعة. خاصةً وأن "الإخوان" خضعوا للبرنامج التثقيفي للمؤسسة الدينية على يد "المطاوعة" والمعتمد على مبدأ الانضباط والعقاب. وعلى ضوء تلك المبادئ المغروسة في عقلية "الإخوان" من قبل "المطاوعة" تصل عقوبات "الإخوان" إلى حد الجهاد ضد من هم على غير ملتهم حسب مبادئ الحركة الوهابية، مما يؤدي إلى قتل النفوس كردة فعل على عدم القبول في الدخول إلى المذهب الوهابي.<sup>(٤٣)</sup>

يتضح ذلك عند مراجعة أهم المؤلفات المعاصرة للحركة الوهابية التي كتبها باحثون يؤمنون بتلك العقيدة مثل حسين بن غنام، وعثمان بن بشر، التي توضح وجهة نظرهم العقائدية عن الطائفة الشيعية من جانب، وتصف الحملات والغزوات التي قام بها التحالف (الوهابي - السعودي) على جميع المدن والقرى في شبه الجزيرة من جانب آخر. وهذا ما حدث مع سكان الإحساء من الطائفة الشيعية عندما تعرضوا للهجوم والاضطهاد (الوهابي -

وحتى وإن ذهبنا باتجاه فرضية أصحاب الاتجاه الأول - التي لا تستند على دليل - وسلمنا في أن "العجم" طالبوا بالحماية البريطانية (مع أنه لم يثبت ذلك) في ذلك الوقت. يجب أن يُفسر موقف "العجم" في إطار مغاير عما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول، المتمثل بوصفهم بالخيانة والخزي والعار. فجماعة "الإخوان" الذين كانوا يُعتبرون قوة عسكرية منظمة في جيش ابن سعود - كما توضح مضاوي الرشيد - كانوا يكفرون جميع الناس بما فهم المسلمين الذين لا يتبعون المذهب الوهابي، ومن ضمنها المذاهب الإسلامية الأخرى التي كانت على غير ملتهم سواءً كانت هذه المذاهب من الطائفة السنية أم الشيعة. خاصةً وأن "الإخوان" خضعوا للبرنامج التثقيفي للمؤسسة الدينية على يد "المطاوعة" والمعتمد على مبدأ الانضباط والعقاب. وعلى ضوء تلك المبادئ المغروسة في عقلية "الإخوان" من قبل "المطاوعة" تصل عقوبات "الإخوان" إلى حد الجهاد ضد من هم على غير ملتهم حسب مبادئ الحركة الوهابية، مما يؤدي إلى قتل النفوس كردة فعل على عدم القبول في الدخول إلى المذهب الوهابي.<sup>(٤٣)</sup>

يتضح ذلك عند مراجعة أهم المؤلفات المعاصرة للحركة الوهابية التي كتبها باحثون يؤمنون بتلك العقيدة مثل حسين بن غنام، وعثمان بن بشر، التي توضح وجهة نظرهم العقائدية عن الطائفة الشيعية من جانب، وتصف الحملات والغزوات التي قام بها التحالف (الوهابي - السعودي) على جميع المدن والقرى في شبه الجزيرة من جانب آخر. وهذا ما حدث مع سكان الإحساء من الطائفة الشيعية عندما تعرضوا للهجوم والاضطهاد (الوهابي -

### الوثائق البريطانية تؤكد مشاركة الشيعة "العجم" في الحرب

تعتبر هذه النقطة هي أهم حجة توضح أن سكان الكويت من الشيعة "العجم" قد شاركوا في بناء السور وفي حراسة المدينة من جانب، والقتال ميدانيًا في ساحة المعركة من جانب آخر، فإلى جانب الروايات الشفهية التي يتزعمها أصحاب التوجه الثالث القائل بأن الشيعة من العرب و"العجم" كان لهم دور إما في الاستعدادات للحرب عن طريق بناء السور، أو في الحماية والحراسة، أو حتى في المشاركة ميدانيًا في ساحة القتال أشارت الوثائق الأهلية للمرحوم أحمد محمد صالح الحميضي، التي عاصرت الحقبة التاريخية لحرب الجبراء، والتي خصها الباحث عبدالله الغنيم في دراسة في مجلة "رسالة الكويت" الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الكويتية، على أن جميع أهل الكويت قد ساهموا بلا استثناء في بناء السور. دعمت هذه النقطة بالوثائق الأهلية للمرحوم الحميضي، والتي أشارت أن المرحوم محمد بن علي بن حيدر محمد رفيع معرفي، والذي يعتبر من جماعة أهل الكويت

واقعنا العملي. خاصةً وأنها تأثرت باستشهادات تاريخية غير دقيقة كتبها باحثون من الذين لم يكسروا جهودهم للوصول إلى التحليلات التاريخية الأدق. وهذا بدوره انعكس بالسلب على الساحة الكويتية الاجتماعية والسياسية، لأن الكثير من الكويتيين حتى يومنا هذا يختزلون مفهوم المواطنة على فئة ويستبعدونها على أخرى. جاء هذا الاختزال على أساس أبعاد تاريخية قبل قرابة القرن من الزمن رغم أنها لم تستند على أسس علمية صرفة، وهذا ما حاولنا توضيحه في هذه الدراسة. الأكثر من ذلك أنه أعطيت صكوك "الولاء" و"المواطنة" - وهي مفاهيم لم تكن موجودة في تلك الفترة- لفئة دون الأخرى.

لذا إذا كان معيار المواطنة، لدى الكثير من الكويتيين، هي الحقائق التاريخية التي نقلها بعض المؤرخون أو الباحثون في تاريخ الكويت هي التي يقاس عليها من يوزع له صكوك "الولاء" و"المواطنة" بمفهومهما الحديث، فإننا وضحنا على أسس علمية وثائقية ووصلنا إلى أن سكان الكويت من الشيعة "العجم" شاركوا في معركة الجبراء ميدانيًا، إلى جانب بناء السور وحماية الكويت من الداخل. لذا فهم "مواطنون كويتيون" بمفهوم المديرس والحاتم منذ حرب الجبراء. أما إذا كان معيار المواطنة هو دستور دولة الكويت الصادر في سنة ١٩٦٢، فالشيعة من ذوي الأصول الفارسية أيضًا مواطنون وفقًا للمادة التاسعة والعشرون من الدستور.

### النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- يرجح أن سكان الكويت من الشيعة ومنهم "العجم" شاركوا في معركة الجبراء الواقعة سنة ١٩٢٠، مثلما شاركوا في بناء السور مع إخوانهم السنة من سكان الكويت، ومثلما قام بعضهم بحراسة مدينة الكويت.
- ٢- يرجح أن سكان الكويت من الشيعة ومنهم "العجم" انقسموا كإخوانهم من السنة إلى قسمين: القسم الأول بقي في الكويت للدفاع عنها إذا ما تم محاولة اختراقها من قبل الغزاة، والقسم الثاني شارك في ساحة المعركة ميدانيًا.
- ٣- لم يطلب أي من سكان الكويت سواء من الطائفة الشيعية، أو السنة، الحماية البريطانية أثناء الحرب، لأنه لم يتم التسجيل بذلك في الوثائق البريطانية من قبل الوكيل البريطاني في الكويت الكولونيل مور More، أو حتى الوكلاء البريطانيين في دائرة منطقة الخليج من جانب، ولأنه لم يذكر مثل تلك المعلومة المغلوطة في أي مصدر آخر عاصر أحداث المعركة من جانب آخر، كما يدعي أصحاب الاتجاه الأول.

من الشيعة "العجم"، هو من أحد الأشخاص الذين صرفت له "الحكومة" الأموال خمس مرات خلال فترة بناء سور، وذلك للإشراف على أعمال بناء السور لحماية الكويت من الأخطار الخارجية.<sup>(٤٦)</sup>

لذلك فإن هذه الوثائق تتوافق وتنسجم مع ما أشار إليه أصحاب التوجه الثاني والثالث في إثبات مشاركة سكان الكويت من الشيعة "العجم" والعرب في بناء السور، لذا يجب التساؤل عن كيفية مشاركة سكان الكويت من الشيعة "العجم" في بناء السور وعدم مشاركتهم في الحرب ميدانيًا؟ فمن المنطقي أن من شارك في بناء السور قد شارك في القتال في ساحة المعركة لأن المبدأ واحد، وهو الدفاع عن الأرض. وما يؤكد ذلك هي الوثيقة البريطانية التي تشهد بأن الشهيد المدعو علي دشتي قد قُتل في معركة الجبراء.<sup>(٤٧)</sup> إذ أنها تشير في إحدى سطور الوثيقة التي سجلت المراسلات فيما بين دار الاعتماد البريطاني في مسقط مع الوكيل البريطاني في الكويت الكولونيل مور More، والمؤرخة في ١٦ مارس من سنة ١٩٢١، على أن "علي دشتي قد قُتل في العام الماضي في معركة الجبراء".<sup>(٤٨)</sup>

وبهذا الاستشهاد في وثيقة بريطانية لا تبعد أكثر من ستة أشهر عن تاريخ أحداث معركة الجبراء، إذا ما قارنا ما بين تاريخ المعركة والوثيقة، وبشهادة من المراسلات السرية ما بين دار الاعتماد البريطاني في مسقط، ونفس الوكيل البريطاني الذي زعم المؤرخ سيف الشملان أن "العجم" تقدموا له بطلب الحماية، تتضح لنا رؤية بعيدة كل البعد عما ذكرها أصحاب الاتجاه الأول، الذين لم يستندوا إلى دليل حقيقي في دعم زعمهم لموقف الشيعة "العجم" في معركة الجبراء. إذ أن هذا التسجيل في هذه الوثيقة البريطانية لم تكن لرصد أسماء الشهداء في معركة الجبراء، بل جاء ذكر الشهيد المدعو علي دشتي استشهادًا به لقضية ما، فاتضح أنه أستشهد في معركة الجبراء. هذا الاستشهاد أوصل لنا معلومة قيمة تطابق ما ذكره أصحاب الرأي الثالث، وتعاكس ما طرحه لنا أصحاب الرأي الأول. لذا فإن استشهاد شخص من سكان الكويت الشيعة من "العجم" يجعلنا نستنتج أن هناك من شارك من سكان الكويت الشيعة "العجم". مما يرجح مشاركة جزء من سكان الشيعة العرب مثل الحساوية والبحارنة على حد سواء في معركة الجبراء غير الشهيد علي دشتي، كونهم جميعًا يدافعون عن أرضهم.

### خاتمة

أوضحنا في بداية الدراسة أن مفهوم المواطنة في "الثقافة الكويتية" تشكل عند البعض من أبناء الكويت على أساس مفهوم "المواطنة الدستورية"، والبعض الآخر على أساس "المواطنة الفعلية"، وعلى الرغم من أن "المواطنة الدستورية" هي المواطنة الحقيقية التي تسعى لها جميع المجتمعات المدنية المتحضرة، إلا أن "المواطنة الفعلية" أخذت صدى ومساحة أكبر في ذهن الكثير من المواطنين الكويتيين، رغم أنها لا تستند على أسس دستورية في

## الملاحق



صورة رقم (١)

سور الكويت (بوابة الجبراء)

من الأرشيف الشخصي لزهرة ديكسون - المملكة المتحدة

٤- يرجح أنه بما أن الشيعة من "العجم" شاركوا في معركة الجبراء ميدانيًا، واستشهد المرحوم الشهيد علي دشتي في المعركة، يرجح أنهم شاركوا في معارك أخرى سابقة مثل الرقة والصريف وغيرها، كما ذكرتها الروايات الشفهية، وبعض المراجع التاريخية المتمثلة في (تاريخ الكويت السياسي) للمؤرخ حسين خزل، و(الموسوعة الكويتية المختصرة) للباحث حمد السعيدان، التي اعتمدت على مثل تلك الروايات.

٥- هناك الكثير من الأحداث في تاريخ الكويت يجب إعادة سردها تاريخيًا من جديد، والتحقق منها على أسس علمية لعدم هضم حق أي مجموعة من مكونات المجتمع الكويتي، وللإسهام في زيادة المعرفة التاريخية العلمية للأجيال الحاضرة والقادمة، خاصة مع ظهور الكثير من الوثائق الأهلية والوثائق السرية المتعددة اللغات في المحفوظات الغربية التي سجلت تاريخ الكويت بجوانبه المختلفة.



صورة رقم (٢)

دارالاعتماد البريطاني

من الأرشيف الشخصي لزهرة ديكسون - المملكة المتحدة



## الهوامش:

للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٦٠٩. ولننظر: إلى مفهوم "العيم" وفق "الثقافة الكويتية"، أنظر:

Batoul Hassan, "Ideology, Identity, and Linguistic Capital: A Sociolinguistic Investigation of Language Shift among the Ajam of Kuwait," (Ph. D. Diss., University of Essex, 2008), p. 26-27.

(٣) أثناء الحقبة التاريخية للمعركة لم تكن هناك إشارة لمصطلح "الشيعة" بين سكان الكويت، وفقاً للوثائق البريطانية والأهلية والسبب في ذلك يبدو لعدم وجود التفرقة الطائفية بين جميع سكان الكويت آنذاك. ولكن اضطررنا لاستخدام هذا المصطلح في هذه الدراسة للتدليل والتوضيح فقط.

(٤) ذكرت تفاصيل معركة الجبراء في الوثائق البريطانية في السجل العام لحكومة الهند Indian Office Records في ملفات رئيسية منها ما يلي:  
IOR R/15/1/522  
IOR R/15/5/105  
IOR R/15/5/100  
IOR R/15/2/39

(٥) سيف الشمال، من تاريخ الكويت، ط ٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٩٢.

(٦) الشمال، المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٧) عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط ٢، مطبعة دار القبس، الكويت، ١٩٨٠، ص ٥٩.

(٨) فلاح مديرس، الحركة الشيعية في الكويت، ط ١، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩، ص ١١.

(٩) مديرس، المرجع السابق، ص ٥٣.

(١٠) تستخدم كلمة "الحساوية" ثقافياً بين جميع الكويتيين للإشارة إلى الأسر الكويتية الشيعية التي هاجر أجدادهم من الإحساء إلى الكويت ما بين نهاية القرن الثامن عشر حتى الربع الثاني من القرن العشرين. للاطلاع على أسباب هجرة أجداد الحساوية من الإحساء إلى الكويت ومناطق أخرى في الخليج، انظر: حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية: العهد التركي ١٨٧١ - ١٩٣١، الجزء الأول، ط ١، دار الساق، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٠-٧٤؛ يوسف سعادة، القوى السياسية في كوت الإحساء ودورها في تشكيل الأحداث في منطقة الخليج، ط ١، المجموعة الدولية، الكويت، ١٩٩٧، ص ٧٠-٨٢، وأيضاً:

Laurence Louër. *Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf*. New York: Columbia University Press, 2008, pp.47-49.

(١١) حسين خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٢، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(١٢) خزعل، المرجع السابق، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(١٣) عبد المحسن جمال، لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت: من نشأة الكويت إلى الاستقلال، دار النبا للنشر، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٥٠ - ٥٣.

(١٤) محمد جمال، لقاء مع التاريخ: مقابلات أجراها المؤلف مع المرحوم الحاج إسماعيل علي إسماعيل جمال، ط ١، الكويت، ٢٠١٢، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(١٥) خزعل، مرجع السابق، ص ٢٦٥ - ٢٦٦، وعبد المحسن جمال، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٥٣.

(١٦) مقابلة أجراها المؤلف مع المرحوم محمد علي عبد النبي شمساه، في ٦ من أغسطس سنة ٢٠٠٩؛ مقابلة أجراها المؤلف مع قاسم حبيب أبل عبد الرحيم، في ٤ أغسطس سنة ٢٠٠٩؛ مقابلة أجراها المؤلف مع جاسم عباس رضا أشكناني، في ٢٦ جولي سنة ٢٠٠٩؛ مقابلة أجراها

(١) انظر: المادة التاسعة والعشرون من دستور الكويت في الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي، قسم دستور دولة الكويت، الباب الثالث، والمتوفر في الموقع: (<http://kna.kw/clt/run.asp?id=6>)

(٢) كلمة "عيمي" جمعها "عيم" كما تنطق في اللهجة الكويتية، هي مصطلح ثقافي رائج حتى الآن بين الكويتيين. يرادف في اللفظ مع بعض التحويل بسبب اللهجة باللغة العربية الفصحى كلمة "العجم"، ولكن يختلف معه في المعنى. فتعريف "العيم" في "الثقافة الكويتية" يختلف من مجموعة إلى أخرى. إذ يرى الكويتيون الشيعة من ذوي الأصول الفارسية، وكذلك الكويتيون الشيعة من ذوي الأصول العربية (مثل الحساوية والبحارنة) أن هذه الكلمة تشير إلى جميع الأسر الكويتية التي هاجر آباؤهم وأجدادهم من القرى والمدن الواقعة في بر فارس، سواء كانت هذه الأسر من الطائفة السنية أم الشيعية. بينما يرى الكثير من الكويتيين من الطائفة السنية أن مفهوم "العيم" يشار إلى جميع الأسر الكويتية الشيعية فقط سواء كانت أصول أجدادهم عربية أم فارسية. لذا فهم يعتبرون أن الأسر الكويتية الشيعية التي هاجر أجدادهم من البحرين ومنطقة الإحساء أيضاً من "العيم"، رغم أنهم في حقيقة الأمر عرباً. لذا فإن معيار تعريف مفهوم "العيم" عند الكويتيين الشيعة هو العامل العرقي، بينما يتخذ الكثير من الكويتيين السنة العامل المذهبي معياراً لتعريف "العيم".

والدليل على ذلك أن الكثير من الكويتيين من الطائفة السنية لا يعتبرون بعضاً من الأسر الكويتية السنية التي قدمت من بر فارس على أنهم من "العيم"، والتي منها أسر مثل: العوضي، والبستكي، والفودري، والكندري، والقبندي، وكنوكوني وغيرهم، رغم تطابق أسماء بعض من تلك العوائل مع أسماء المدن والقرى التي هاجروا منها، ورغم أن أصول أجدادهم من بر فارس. كما ظل الكثير منهم عبر أجيال متعاقبة محتفظين بممارسة اللغة الفارسية التي ورثوها عن أجدادهم جيلاً تلو الآخر. لكن العاملين الاجتماعي والسياسي اللذين ساعدا في تشكيل مفهوم "العيم" عند الكويتيين السنة في المجتمع الكويتي، هما السببان الرئيسيان في اختزال مفهوم "العيم" على الكويتيين من الطائفة الشيعية. لذلك نجد أن كثيراً من العوائل الكويتية السنية من "العيم" يحاولون نكران انتماء أجدادهم التاريخي لبلاد فارس لأنها تمثل دولة شيعية، مما يترتب عليه أن يصنفوا "ثقافياً" في الكويت على أنهم أقل درجة اجتماعياً من بقية المواطنين، أي مواطنون من الدرجة الثانية وذلك لأنهم ليسوا عرباً.

لذلك يلاحظ: أن الكثير منهم يحاولون سبغ أنفسهم على أنهم عرباً، وأن أصول أجدادهم التاريخية هي من شبه الجزيرة، وأن آباؤهم اضطروا للهجرة إلى سواحل فارس في فترة من الفترات التاريخية لعوامل إما اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. في حين يفتخر البعض من العوائل السنية من "العيم" على أن أجدادهم قدموا من بر فارس ولا ينكرون ذلك أبداً. كذلك الأمر ينطبق على بعض العوائل الكويتية الشيعية من ذوي الأصول الفارسية "العيم" في محاولة المراوغة في تحديد أصولهم العرقية، فمهم من ينكر أن أصوله من بر فارس، ومنهم من يفتخر بذلك. أما مصطلح "عجمي" أو "الأعجمي" باللغة العربية الفصحى فهو عبارة عن مصطلح يشير إلى الشخص الذي لا يتحدث اللغة العربية الفصحى، فيقال لسانه أعجمي أي غير عربي. وعلى ذلك فإنه إذا أخذنا هذا التعريف بعين الاعتبار، يعتبر جميع الأشخاص الذين يتحدثون لغات أخرى غير اللغة العربية "عجمًا". وعلى ذلك فإن هذا التعريف (وفقاً للغة العربية الفصحى) يجب أن لا يشار فقط إلى الكويتيين من ذوي الأصول الفارسية كما شكلتها "الثقافة الكويتية"، بل يجب أن يشار به إلى جميع الأشخاص الذين لا يجيدون التحدث باللغة العربية الفصحى دون النظر إلى انتماءاتهم العرقية أو المذهبية. للاطلاع على معنى مصطلح "عجم" باللغة العربية أنظر: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط ٢، المكتبة الإسلامية

العزیز القطان المؤرخة في ٢٥ من شعبان لسنة ١٢٧٦ هجري (١٨٦٠ ميلادي تقريباً) ووثيقة عدسانية كتبها محمد عبد الله العدساني لحاملها حسن عبد الرضا الخباز المؤرخة في ١٥ من صفر لسنة ١٢٨٢ هجري (١٨٦٥ ميلادي تقريباً). للاطلاع بشكل أوسع عن أسباب هجرة العوائل الشيعية "العجم" من منطقة جنوب غرب بلاد فارس إلى الكويت فيما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انظر:

Mohammad Alhabib, "The Shia Migration from Southwestern Iran to Kuwait: Push-Pull Factors during the Late Nineteenth and Early Twentieth Centuries," (MA. Thesis., Georgia State University, 2010).

(٢٧) لعب التجار الشيعة من أهل الكويت سواءً من العرب أم "العجم"، إلى جانب إخوانهم التجار السنة، دوراً مهماً لإنعاش الكويت اقتصادياً من خلال علاقاتهم التجارية على مستوى النطاقين الإقليمي والعالمي. فساهموا في تأسيس نظام اقتصادي متكامل منذ المراحل المبكرة لتاريخ الكويت حتى مرحلة تأسيس دولة الكويت في سنة ١٩٦١. كان من ضمن هؤلاء التجار الشيعة عبد الكريم أبل، وابنه أحمد أبل، ونجف بن غالب وأخوه عبد الحسين ما تقي، ومحمد حسين بهباني، وابنه يوسف الملقب بيوسف شيرين، ومحمد علي معرفي وابنه إسماعيل، وعبد الله محمد المتروك، وابنه محمد، وغيرهم. لمعرفة المزيد عن دور هؤلاء التجار أنظر: إلى المقالات التي نشرها المؤلف في جريدة القبس الكويتية في عدد ١٤٠٣٩، الجمعة ٢٤ يونيو ٢٠١٢، ص ٢١، وعدد ١٣٨٩٧، الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٢، ص ١٨، وعدد ١٤٠٩٠، الأحد ١٩ أغسطس ٢٠١٢، ص ٦؛ وعدد ١٤١٥٤، الأربعاء ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢، ص ١٢.

(٢٨) في أوائل القرن العشرين اشترى التاجر الحاج محمد حسين بن نصر الله معرفي، والذي يعتبر مؤسس حسينية معرفي، ثلاث منازل كبيرة المساحة في منطقة شرق، الواقعة شرق مدينة الكويت، وقام بتحويلها إلى حسينية سُميت باسم عائلة معرفي، لتكون بذلك أول حسينية رسمية أسست في تاريخ الكويت يمارس سكان الكويت من الشيعة طقوسهم الدينية فيها. مقابلة أجراها المؤلف مع موسى جعفر محمد حسين نصر الله معرفي، في ٢٥ ديسمبر عام ٢٠١١.

(29) From the News Agent of Kuwait to the P.R. of the Gulf, 16 December 1901, p. 403. IOR R/15/1/474.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن دور رجالات عائلتي معرفي وماتقي في تهريب السلاح للشيخ مبارك الصباح انظر: جريدة القبس الكويتية، عدد ١٣٨٩٧، الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٢، ص ١٨.

(٣١) أطلقت كلمة "خان بهادر" على بعض أفراد سكان الكويت من ضمنهم المسؤولين والإداريين والعاملين في النظام الإداري للمشيخة كلقب تقديرًا وامتنانًا لهم نظير الأعمال التي قاموا بها لصالح المشيخة. كان منهم عبد اللطيف عبد الجليل مدير الجمارك والشاعر ملا عابدين، وسكرتير المشيخة الملا صالح. كما تشير الوثائق البريطانية. يرى المؤرخ محمد إبراهيم الشيباني أن أصول "خان بهادر" ملا صالح ترجع إلى القبيلة العربية قبيلة عنزة معتمدًا بذلك على أحد المراجع وليس المصادر التاريخية. بينما توضح أربع وثائق بريطانية معاصرة أن أصوله كانت فارسية وأنه من المذهب الشيعي. ويعتقد أنه في مرحلة لاحقة من تاريخ الكويت اعتنق الملا صالح، أو ولده عبدالله المذهب السني. والسبب وراء هذا الاستنتاج أن أحفادهم مازالوا يعيشون في الكويت وهم ينتمون إلى الطائفة السنية. للمزيد حول رأي الشيباني راجع: محمد الشيباني، من تاريخ الكويت: سكرتير الحكومة الملا، ط ١، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ٢٠٠٣.

المؤلف مع عباس جوهر حيات، في ٢ يوليو سنة ٢٠٠٩: ومقابلة أجراها المؤلف مع صفر علي صفر، في ٢٢ ديسمبر سنة ٢٠١٠.

(١٧) انظر: الجزء الأول والثاني من وثائق السجل العام المحفوظة في قسم الوثائق في مكتبة الديوان الأميري في الكويت. حيث وردت مصطلحات مثل "العجم"، و"رعايانا"، و"أهالي الكويت"، و"شمر"، و"ظفير"، في بعض الخطابات السياسية ما بين حكام الكويت ابتداءً من عهد الشيخ مبارك الصباح في سنة ١٨٩٦، حتى منتصف عهد الشيخ أحمد الجابر. للنظر لبعض المصطلحات راجع: وثائق السجل العام الجزء الأول، وثيقة رقم 193/1، ووثيقة رقم 139/1، ووثيقة رقم 57/1، ووثيقة رقم 32/1، ووثيقة رقم 24/3. ووثائق السجل العام الجزء الثاني، وثيقة رقم 157/2، ووثيقة رقم 212/2. كذلك الوثائق البريطانية توضح في ملفات كثيرة ورود مثل تلك المصطلحات في ملف:

IOR R/15/5/89

(١٨) انظر: ملف IOR R/15/5/89 في سجلات مكتب الهند Indian Office Records في قسم Asian and African Studies في المكتبة البريطانية.

(19) Jill Crystal. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990, p. 79.

(٢٠) توجد الكثير من نماذج من شهادة Certificate of Identity محفوظة في الكثير من ملفات مكتب سجلات الهند. ومن الممكن الاطلاع على أحد النماذج في ملف: (IOR R/15/5/202)

(٢١) انظر: قسم معركة الجبراء في مؤلف عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، طبعة منقحة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٥٤ - ٢٦٤.

(22) From J.C. More P.A. of Kuwait to the Secretary to H.B. the High Commissioner for Iraq, Baghdad, No. 206-C, 4th December 1921, p.36. IOR R/15/1/303.

(23) Ibid.

(24) Report by Shakespeare P.A. of Kuwait, 13 January 1913, p.184. IOR R/15/5/51; Extract from Bahrain News for the period 24th December 1912 to 6th January 1913, p. 183. IOR R/15/5/51.

(٢٥) إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٢٦) هاجرت الكثير من العوائل الشيعية سواءً من "العجم" أو العرب من مواطنهم الأم مثل جنوب بلاد فارس، وجنوب بلاد النهرين (جنوب العراق حالياً) والبحرين والإحساء إلى الكويت منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وفقاً للروايات الشفهية وبعض المصادر والمراجع التاريخية. إذ تشير بعض الوثائق الأهلية منها "العدسانيات" لبعض الأسر الشيعية، مثل عائلتي القطان والخباز، وجود أجدادهم في بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر. استمرت هذه الموجات من الهجرات المتعاقبة بشكل أكبر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين. إذ ارتبطت تلك الهجرات بنظرية الهجرات المتمثلة في عاملي "الجدب والطرْد"، والتي نتجت عن الفلاقل السياسية والظروف الاجتماعية والعوامل الاقتصادية المحيطة في المنطقة. كما تثبت الوثائق العدسانية الخاصة بعائلة الخباز وعائلة القطان، والتي حصل عليها المؤلف من الأستاذ/ محمد عبد الهادي جمال، والسيد عباس القطان، وجود أجدادهم في الكويت -على أقل تقدير- في الفترة التي كتبت فيها الوثائق. وثيقة عدسانية كتبها محمد بن عبد الله العدساني لحاملها عيسى بن عبد

في منطقة شبه الجزيرة العربية. للاطلاع على دور "المطاوعة" و"الإخوان" في المساهمة في بناء الدولة السعودية الثالثة أنظر:

Madawi Al-Rasheed. *A History of Saudi Arabia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002, pp.39, 49-62.

(٤٤) للاطلاع على تفاصيل الاضطهاد (الوهابي - السعودي) الذي تعرض له الشيعة في الإحساء من وجهة نظر الوهابيين انظر: حسين ابن غنام، تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين سعد، ط ٤، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٢، ١٢٢-١٢٣، ١٥٩، ١٧١-١٧٣، ١٧٩، ١٨٤-١٨٦، ١٩١-١٩٣ وعثمان ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبدالرحمن الشيخ، ط ٤، دار الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٨٢، ص ١٢٧-١٢٨، ١٦٨، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٠٤-٢٠٥، ٢١٦-٢١٧، ٢٥٢-٢٥٣. وللإطلاع إلى نفس الصورة من وجهة نظر بريطانية، انظر في بعض ملفات مكتب سجلات الهند Indian Office Records مثل:

IOR R/15/2/31

IOR R/15/2/36

(٤٥) لمزيد من الاطلاع حول أحداث المجلس التشريعي والتي من ضمنها طلبات البعض من جهة المعارضة لضم الكويت للعراق، ومحاولة بعض أعضاء نفس الجهة للحصول على "الجنسية العراقية" راجع الملفات التالية:

IOR R/15/5/206

IOR L/P&S/12/3758

(٤٦) عبدالله النعيم، وثائق بناء سور الكويت الثالث من أوراق المرحوم أحمد محمد صالح الحميضي، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، عدد ٤٠، أكتوبر ٢٠١٢.

(٤٧) تعتبر عائلة دشتي من العوائل الشيعية من ذوي الأصول الفارسية، والتي هاجر أجدادها من منطقة دشت الواقعة في دشتسان من إقليم فارس من جنوب غرب إيران. لهذا لقبوا بعائلة دشتي وهي للإشارة لاسم المنطقة التي قدموا منها.

(48) From Political Agency & Consulate, Muscat to J. More P.A. Kuwait, 16th March 1921, p. 106. IOR R/15/5/20.

ص ٩، ١٢. وللنظر للوثائق البريطانية التي توضح أن خان بهادر ملا صالح شيعي المذهب من الأصول الفارسية راجع:

Kuwait Intelligence Summery. No.15/1938, from 1st August to 15th August 1938, p. 510. IOR L/P&S/12/3758; From P.A. of Kuwait to P.R. at Bahrain. No. 264, 13th August 1938, p. 153. IOR R/15/1/468; From P.A. Kuwait to British Consul Bushire, Bahrain, 21st September 1938, p.16. IOR R/15/1/548, and Office of the P.R. in the Persian Gulf, camp Kuwait. No. c/806, 19th October 1938, p. 259. IOR R/15/5/205.

(٣٢) انظر: جريدة القبس الكويتية، عدد ١٤٠٣٩، الجمعة ٢٤ يونيو ٢٠١٢،

ص ٢١، وأيضاً الملف الاتي في مكتب سجلات الهند: ( IOR R/15/5/179, pp, 191, 223

(33) Extracts from Kuwait news for week ending 31st August 1910, p. 184. IOR R/15/5/18.

(34) From Political Agency of Kuwait to the Civil Commissioner of Baghdad. No. 130c, 19th September 1918, pp. 60-62. IOR R/15/1/513.

(35) Extract of applications for British Nationality received up to 20th September, p. 215. IOR R/15/5/205 and Office of the P.R. in the Persian Gulf, camp, Kuwait. No. c/806, 19th October 1938, pp. 258-263. IOR R/15/5/205.

(36) Consult the same file, IOR R/15/5/205, pp. 243, 245, 246.

(37) Extract of applications for British Nationality received up to 20th September, , p. 215. IOR R/15/5/205 and Office of the P.R. in the Persian Gulf, camp, Kuwait. No. c/806, 19th October 1938, pp. 258-263. IOR R/15/5/205.

(38) From T.C. Fowle, Office of the P.R. of the Persian Gulf, camp Kuwait, to J.P. Gibson Esquire, the Indian Office, London. No. c/806, 19th October 1938, pp. 258-263. IOR R/15/5/205.

(39) From P.A. Kuwait to British Consul, Bushire, Bahrain. No. c-303, 21st September 1938, pp.16-17. IOR R/15/1/548.

(40) Political Agency, Kuwait. 'Kuwait Situation'. No. c/131, 19th March 1938, p. 337. IOR L/P&S/12/3894A.

(٤١) قدم سكان البحرين والإحساء من الشيعة عرائض وشكاوي وطلبات للحماية البريطانية في فترات تاريخية متفاوتة نتيجة لسياسة الطائفية والظلم الذي تعرضوا له، إما من بعض أفراد الأسر الحاكمة في مناطقهم، أو من بعض القبائل العربية. لمزيد من الاطلاع على الشكاوي والعرائض وطلبات الحماية، أنظر: الوثائق البريطانية في ملفات مكتب سجلات الهند مثل:

IOR R/15/2/176

IOR R/15/2/86

IOR R/15/2/31

(٤٢) انظر: ملفات Slaves Trade المحفوظة في مكتب سجلات الهند Indian Office Records

(٤٣) أوعزت الباحثة مضاي الرشيد في دراسة لها على أن أحد أسباب نجاح ابن سعود في تأسيس الدولة السعودية الثالثة (١٩٠٢-١٩٣٢) يعود إلى دور "المطاوعة" كحركة تثقيفية لترسيخ مبادئ العقيدة الوهابية، ودور "الإخوان" كجيش نظامي مهني للتعبئة العسكرية من أجل التوسع السعودي